دور الولايات المتحدة الأميركية في تنصيب أميليانو تشامورو رئيساً لنيكاراغوا ١٩١٦-١٩٢١

الباحثة : سهيلة عبد الحسين ماضي

أ.د. أيمن كاظم حاجم

جامعة البصرة- كلية التربية للعلوم الإنسانية- قسم التاريخ

ملخص البحث:

يتركز هذا البحث في دارسة كيفية تنصيب أميليانو تشامورو رئيساً لنيكاراغوا خلال المدة (١٩١٦-١٩٢١)، لاسيما أنه كان قد دخل في تنافس قوي على ذلك المنصب بين حزبه (المحافظين) الذي رشحه وغريمه (الليبراليين). ولكن على الرغم من ذلك التنافس بين الحزبين ولكن الوصول إلى دكة الحكم في نيكاراغوا وآلية انتخاب واختيار الرئيس كانت تعتمد كلياً على الموقف الذي تتخذه الولايات المتحدة الأميركية من الانتخابات (تدخلها) ودعمها لمرشح حزب يتوافق مع مصالحها ويؤمنها.

الكلمات المفتاحية: أميليانو تشامورو، نيكاراغوا ، أدولفو دياز ، بلوفيلدز ، جوليان آرياس.

The role of the United States of America in the installation of Emiliano Chamorro President of Nicaragua from 1916-1921

Researcher : Suhailah Hussein Madhi
Prof. Dr. Aiman Khadhim Hachim

Dept. of History, College of Education for Human Sciences,
University of Basrah

Abstract:

This research focuses on studying how Emiliano Chamorro was installed as president of Nicaragua during the period (1916-1921), especially since he had entered into a strong competition for that position between his (conservative) party that nominated him and his opponent (the liberals). But despite that rivalry between the two parties, access to the bench in Nicaragua and the mechanism for electing and selecting the president was totally dependent on the position taken by the United States of America regarding the elections (its interference) and its support for a party candidate that matches its interests and believes in it.

Keywords: Emiliano Chamorro , Nicaragua , Adolfo Diaz , Bluefields , Julian Arias.

دور الولايات المتحدة الأميركية في تنصيب أميليانو تشامورو رئيساً لنيكاراغوا ١٩١٦-١٩٢١ ـــ

المقدمة:

كانت الولايات المتحدة الأميركية تمارس دورها وضغطها تجاه دول أمريكا الوسطى وبالأخص مع جمهورية نيكاراغوا التي كانت واقعة في الأساس تحت سيطرتها العسكرية، لذلك فأن قضية تنصيب أي شخصية سواء كانت سياسية أم عسكرية ووصولها إلى دكة الحكم كانت تقتضي القبول من الولايات المتحدة الأميركية لذلك بات علينا أن نستقرأ الأحداث لمعرفة المجريات والدوافع والغايات والأسباب التي دفعت الإدارة الأميركية لقبول شخصية مثل أميليانو تشامورو ليكون رئيساً لجمهورية نيكاراغوا.

في الوقت الذي أنهت فيه حكومة الرئيس ادولفو دياز- Adolfo Diaz [١] وضع اللمسات الأخيرة لآلية تسوية ديونها، بالاعتماد على الأموال التي ستحصل عليها من الولايات المتحدة الأميركية بموجب اتفاقية براين- تشامورو، كانت الأحزاب والقوى السياسية في نيكاراغوا- Nicaragua [٢]، تخوض سباقاً وتنافساً محموماً فيما بينهما من أجل خوض الانتخابات الرئاسية، لانتخاب الرئيس الذي سيخلف الرئيس دياز الذي لم يتبقَ من مدته الرئاسية سوى خمسة عشر يوماً[٣]، ولينحصر التنافس بين الحزبين الأكبر نفوذاً وشعبيةٍ في نيكاراغوا وهما: حزب المحافظين وغريمه التقليدي حزب لليبراليين، فكان حزب المحافظين ومركز قوتهم الجماهرية الرئيس يتركز في غرناطة والليبراليين في ليون[٤]. فاختار ترشيح الجنرال أميليانو تشامورو فرغاس- Emiliano Chamorro Vargas[٥]، بالمقابل كان غريمه وهو حزب الليبراليين الراغب باستعادة سيطرته على الحكومة عبر الفوز بالانتخابات، بالاعتماد على قاعدته الجماهيرية في مدينة ليون، وعدد من المدن الأخرى باستثناء غرناطة معقل قوة المحافظين[٦]، رشح أبرز قادة الحزب وهو جوليان آرياس- Julian Arias ، ورغم أن هذا الأخير كان القائد الأبرز بين قادة الحزب والأكثر قبولاً وشعبيةً بين أنصار الحزب وأتباعه ومؤيده، ولكن هذا الوصف لا ينطبق موقف الولايات المتحدة الأميركية، التي كانت لها مواقف عدائية ونوايا توجسية منه ولا سيما أنه كان لشغل منصب وزير في حكومة الرئيس الأسبق خوسيه سانتوس زيلايا- Jose Santos Zelaya[٧]، ففوزه بالانتخابات كان يعني عودة أتباع زيلايا لدكة الحكم، ومعناه الأصح عودة النظام الليبرالي المعادي لها زمن زيلايا، وهذا ما لم تكن ترضى به الولايات المتحدة الأميركية[٨].

ووفق معطيات وتطورات الأحداث السياسية السابقة في نيكاراغوا، وتحديداً آلية انتخاب واختيار الرئيس فيها، التي كانت تعتمد كلياً على الموقف الذي تتخذه الولايات المتحدة الأميركية من الانتخابات (تدخلها) ودعمها لمرشح حزب يتوافق ومصالحها ويؤمنها. وليس على رأي الأغلبية وإرادتهم من الناخبين. ولا ننسى أن هنالك عاملاً آخر عزز من قوة وإرادة الولايات المتحدة الأميركية في هذه الانتخابات وهو احتلالها لنيكاراغوا عسكرياً، والاستحواذ على مقدراتها اقتصادياً بموجب اتفاقية براين-تشامورو. ومجريات الأحداث في نيكاراغوا قد رجحت أن تأمين المصالح الأميركية فيها كان يعتمد إلى حدً ما على استمرارية

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤(أ) - المجلد ٤٦ - تشرين الأول لسنة ٢٠٢١

بقاء حزب المحافظين في السلطة، وهذا معناه أن الإدارة الأميركية ستضمن فوز مرشح المحافظين في الانتخابات[٩].

بناءً على ما تقدم أصبح حزب الليبراليين على بينة من أن الولايات المتحدة الأميركية هي الحاجز والمانع الرئيس من وصوله إلى رئاسة الحكومة واستعادة السلطة، فقرروا استثمار الحرية التي تمتعت بها الأحزاب في نشر دعايتها الانتخابية عبر تأسيس النوادي وعقد الاجتماعات التجمعات السياسية. من أجل البدء بشن وتنفيذ حملات إعلامية ودعائية واسعة النطاق معادية لها بين الأوساط السياسية والشعبية داخلياً، وخارجياً بين دول أميركا الوسطى، بهدف إثارة الرأي العام الدولي والمحلي ضدها، وإجبارها على سحب قواتها من نيكاراغوا وإيقاف أو وضع حدً لتدخلها في الشؤون الداخلية (الانتخابات الرئاسية) [١٠].

ولكن حملات الليبراليين ودعايتهم لم تأتِ ثمارها إذ سرعان ما بدأ البعض من قادة الحزب بالكف والتراجع عنها لأسباب عدة، منها: إدراك هؤلاء القادة عدم جدواها، إذا تيقنوا أن مثل هذه الإجراءات لا يمكن أن تدفع الولايات المتحدة الأميركية لسحب قواتها (قوات المارينز) من نيكاراغوا، وحتى أن وافقت وسحبت قواتها فأنها لن تكف عن التدخل في الانتخابات، ولا سيما أن هنالك من السياسيين في كلا الحزبين، يرى أن مراقبة الولايات المتحدة للانتخابات الرئاسية يمكن أن يكون عاملاً فاعلاً في الحد من توظيف الاحتيال والتلاعب والتزوير في نتائج الانتخابات[١١]. والأمر الثاني حدوث انقسام وعدم توافق واضح داخل حزب المحافظين حول مرشحهم أميليانو تشامورو الأمر الذي أفضى إلى ترشيح وزير المالية في حكومة دياز بيدرو رافائيل كوادارا- Pedro Raphael [١٢]، ورغم أن الأخير حظي برضى ومباركة الولايات المتحدة الأميركية؛ لأنها وجدت بترشيحه الخيار الأمثل لإدامة مصالحها الاقتصادية وتوسعها في نيكاراغوا في حال فوزه[١٣]، لأنه كان أحد المخططين لاتفاقية براين تشامورو. ولكن ترشيحه سرعان ما أثار مخاوفها، وسخط وغضب قادة حزب المحافظين، ولاسيما بعد أن انتشرت شائعات تفيد بعقده اتفاقيات غير معلنة بينه وبين مرشح الحزب الليبرالي جوليان آرياس، مفادها قيام الليبراليين بدعمه للفوز بالانتخابات مقابل ضمان تقديمه مناصب حيوية وحقائب وزارية سيادية لهم[١٤]. من الواضح أن الليبراليين كانوا قد لجأوا لعقد مثل هذه الاتفاقية بعد أن ادركوا استحالة فوزهم بالانتخابات في ظل الاحتلال الأميركي لبلادهم، ودعم الإدارة الأميركية لحزب المحافظين بعدهم الوسيلة الأمثل لديمومة مصالحها في نيكاراغوا واستمرارها.

بالمقابل كانت الولايات المتحدة وبعد أن علمت بأمر هذه الاتفاقيات باتت على قناعة أنه في حال فوز كوادرا وتشكيل حكومته في ضوء تلك الاتفاقيات سيكون من الصعب إجبارها الانصياع لإرادتها[١٥].

لم يتوان أميليانو تشامورو الطامح بالوصول إلى الرئاسة، والذي يخشى أن يؤدي هذا التحالف اعلاه إلى فوز كوادرا في الانتخابات بالاعتماد على دعم الليبراليين الذين يفوقون المحافظين بعدد الاتباع والمؤيدين، من استغلال هذا التحالف لصالحه وليبلغ الولايات المتحدة الأميركية (إدارة الرئيس توماس

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤(أ) - المجلد ٤٦ - تشرين الأول لسنة ٢٠٢١

وودرو ويلسون- Thomas Woodrow Wilson[١٦])، أن الهدف الاسمى من وراء هذا التحالف في حال فوز كوادرا سيكون طرد كل من الوكيل المالي والمصرفيين الأميركيين المعنيين في نيكاراغوا بموجب اتفاقية براين- تشامورو وإنهاء الوجود (الاحتلال العسكري الأميركي لنيكاراغوا) [١٧].

على أثر ذلك أدركت الولايات المتحدة الأميركية الخطر المحتمل من نتائج الانتخابات القادمة على تواجدها العسكري ومصالحها الاقتصادية في نيكاراغوا، لذا كان على إدارتها أن يكون لها موقفاً حاسماً منها. وعليه أصدر الرئيس ويلسون أوامره في كانون الأول عام ١٩١٦ للقوات الأميركية في نيكاراغوا أن تكون على أهبة الاستعداد للتدخل، قبل أن يأمر أسطول بلاده السابع في المحيط الهادئ بإجراء مناوراته العسكرية في البحر الكاريبي وعلى مقربة من سواحل نيكاراغوا[١٨]. فكانت هذه الإجراءات بمثابة إنذر لمرشحي الرئاسة في نيكاراغوا أنه لن يكون هنالك انتخابات ما لم تكن تحت الوصاية الأميركية ولا مرشح سيفوز مالم يكن بموافقها.

على صعيد ذي صلة كانت إدارة الرئيس ويلسون ومن خلال وزارة الخارجية قد أرسلت تعليماتها إلى قنصلها في العاصمة ماناغوا-Managua جيفرسون بنيامين لافاييت- Jefferson Benjamin Lafayette [١٩]، توصيه فيها بعقد اجتماع مع مرشح الحزب الليبرالي جوليان آرياس وإبلاغه بشروط الولايات المتحدة لأي مرشح مستقبلي لتولي رئاسة الحكومة في نيكاراغوا، وأنها لن تعترف بأي مرشح مرتبط بنظام زيلايا في حال تم انتخابه. بعد اطلاع آرياس على هذه التوجيهات أيقن الليبراليون استحالة فوزهم بالانتخابات، فقرروا عندها عدم المشاركة في الانتخابات، حيث سحب كوادرا ترشيحهُ فأصبح أميليانو تشامورو وهو الرئيس المحتمل المقبل لجمهورية نيكاراغوا[٢٠].

وفي الأول من كانون الثاني عام ١٩١٧ تولى الجنرال أميليانو تشامورو رئاسة جمهورية نيكاراغوا تحت قوة سلاح القوات الأميركية المحتلة نيكاراغوا، التي كانت تجري مناوراتها على سواحلها[٢١]. ويمكننا القول أن الولايات المتحدة الأميركية قد نصبت اللواء أميليانو تشامورو رئيساً؛ لأنه كان المرشح الأمثل لخدمة مصالحها والانصياع لإرادتها إذا ما قورن بغيره من المرشحين هذا من جهة ومن جهة أخرى كانت الولايات المتحدة الأميركية قد منحته رئاسة الجمهورية نيكاراغوا كمكافأة لجهوده المتميزة في توقيع اتفاقية براين- تشامورو معها[٢٢].

بعد تنصيب أميليانو رئيساً كان الوضع السياسي في نيكاراغوا هادئاً، بسبب وجود مشاة البحرية الأميركية في العاصمة ماناغوا، وقوات الأسطول السابع على سواحل نيكاراغوا في البحر الكاريبي. لكن التحدي الأصعب الذي واجهه اللواء أميليانو هو معالجة الأزمة الاقتصادية العميقة التي تعاني منها نيكاراغوا منذ سنوات، فعند تسلمه السلطة كانت خزينة الدولة فارغة، وموظفي الدولة لم يستلموا رواتبهم والتي تقدر

بنحو (٥٠٠,٠٠٠) الف دولار، فضلاً عن الضغوط التي كان يمارسها ممثلو الشركات والمصارف والنقابات الدائنة، والذين طالبوا حكومته تسديد مستحقاتهم المالية[٢٣].

ولمواجهة الأزمة الاقتصادية أرسل الرئيس تشامورو رسالة في ١٢ كانون الثاني إلى وزارة الخارجية الأميركية، يطالبها فيها بإطلاق الـــ (٣,٠٠٠,٠٠٠) ملايين دولار أموال حكومته استناداً إلى اتفاقية براين – تشامورو[٢٤]. وقبل أن توافق وزارة الخارجية الأميركية على طلب الرئيس أميليانو، عقد قنصلها جيفرسون اجتماعاً معه بحضور عدد من مستشاريه في ١٧ من الشهر نفسه، وافق الرئيس خلاله على ما جاء في توصيات مؤتمر واشنطن المنعقد على أثر توقيع الاتفاقية في واشنطن ١٨ كانون الأول عام ١٩١٦، ومنها تشكيل لجنة مطالبات (ديون) مختلطة استناداً إلى الماد (١٧١) من دستور نيكاراغوا، كما وافق على الامتثال للمادة (٣) من الاتفاقية أن تخصص الحكومة (١٠٠,٠٠٠) الف دولار لغرض بناء الكليات في مدن ليون وغراندا وماناغوا، وتخصص الحكومة (٤٠٠,٠٠٠) الف دولار من أموال الاتفاقية لسداد الديون الملحة، ورواتب الموظفين، وأن تلتزم الحكومة بصرف الأموال لسداد الديون على وفق مما ستقرر لجنة المطالبات المختلطة، على أن تتضمن ما ورد أعلاه في مشروع قانون يقدم للكونغرس، فوافق الرئيس أميليانو على الشروط أعلاه[٢٥].

في ٢٦ كانون الثاني عام ١٩١٧، أصدرت حكومة الرئيس أميليانو مرسوماً بتشكيل لجنة المطالبات المختلطة، إذ جاء هذا المرسوم مستنداً إلى المادة (٨٥ القسم ١٥) من الدستور، هذه المادة التي تمنح الرئيس والمفاوض الذي اختاره كعضوً عن جمهورية نيكاراغوا في اللجنة وصلاحيات وسلطة واسعة للنظر والتحقيق في أي ديون يتم المطالبة فيها، كما نص المرسوم على تخصيص مبلغ (١٠٠,٠٠٠) الف دولار لغرض إنشاء الكليات[٢٦]. ولكي يدخل المرسوم حيز التنفيذ كان الرئيس أميليانو قد أرسله في ٣١ من الشهر ذاته إلى الكونغرس للموافقة عليه، إذ جاءت هذ الخطوات في سياق سعي الرئيس أميليانو الحصول على مبلغ (٢٥٠,٠٠٠) الف دولار من عائدات الاتفاقية المودعة لدى الولايات المتحدة الأميركية، لغرض البدء في معالجة بعض جوانب الأزمة الاقتصادية، لذلك فاتح القائم بالأعمال الأميركية في نيكاراغوا ووزارة الخارجية الأميركية مطالباً إياهم اتخاذ الإجراءات اللازمة لدفع هذا المبلغ وفقاً للاتفاقية بين الحكومتين[٢٧]، إذ كانت غاية الحكومة وهدفها هو سداد الديون الملحة ودفع الرواتب المتأخرة لموظفي الدولة[٢٨]. فوافقت الولايات المتحدة الأميركية على إيداع المبلغ لحساب حكومة نيكاراغوا بعد اختيارها البنك الذي تراه مناسباً[٢٩].

وفي ٢٣ من شباط كان الكونغرس قد أقر قانوناً ينص على إنشاء وتشكيل لجنة الائتمان العام وتتألف من ثلاثة أعضاء وهم: وزير المالية في حكومة نيكاراغوا، ووكيل مالي أميركي تعينه وزارة الخارجية الأميركية وعضو ثالث يعمل كمحكم قانوني يتفق على تسميته كل من رئيس نيكاراغوا ووزير الخارجية الأميركي[٣٠].

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤(أ) – المجلد ٤٦ – تشرين الأول لسنة ٢٠٢١

بعد إقرار الكونغرس لقانون تشكيل اللجنة "اللجنة العليا للمطالبات [الديون]"، وبعد أن أقر القانون تعيين وزير المالية ممثلاً لنيكاراغوا فيها، عينت الولايات المتحدة الأميركية كل من ليندبيرج-Lindberg وكيلاً مالياً وباكيون Paxton – محكم قانوني مالي، وأصدرت أوامرها لهما في ٢٧ شباط عام ١٩١٧ بالسفر إلى نيكاراغوا للبدء في ممارسة أعمال لجنتهم[٣١]، التي شكلت في إطار مراقبة الولايات المتحدة الأميركية للأنشطة والإجراءات المالية التي ستقدم على اتخاذها حكومة الرئيس أميليانو بعد استلام أموال الاتفاقية.

وفي هذا السياق يشير الكاتب والباحث الأميركي تشارلس ريبلي – Charles Ripley قائلاً " أن إنشاء إدارة واشنطن للجنة المالية العليا لإدارة ديون نيكاراغوا وسدادها، يعطينا مثالاً واضحاً وشاملاً عن التأثير والتدخل المتزايد للولايات المتحدة في نيكاراغوا، ليس في توجيه سياستها الخارجية، وإنما أيضاً دور وزارة الخارجية في رسم سياستها الداخلية، فتشكيل هذه اللجنة جاء بموجب خطة مدبرة ومدعوه من قبل وزارة الخارجية الأميركية، تم ابتكارها من وزير الخارجية روبرت لانسينغ–Robert Lansing [٣٢] لضمان أن تكون أموال اتفاقية براين–تشامورو تدعم المصالح الأميركية وتخدمها في نيكاراغوا بدعم من حليفها الرئيس أميليانو تشامورو "[٣٣].

من الواضح جداً أن تشكيل هذه اللجنة كان الطابع الأكثر وضوحاً للخطة المالية التي وضعتها الولايات المتحدة بشأن آلية صرف أموال الاتفاقية لكنها لم تعلن عنها رسمياً حكومة نيكاراغوا، وأن صح التعبير هي أحدى النتائج غير المباشرة لمؤتمر واشنطن ١٨ كانون الأول ١٩١٦، فمن ضمن مناهجها الأساسية كان إجراء مراجعة دقيقة وفحص شامل لمديونية نيكاراغوا واقتراح السبل لمعالجتها. أي مراجعتها للدين الخارجي والداخلي، وتحديد مبلغ كل منها وترتيب استحقاقات الدائنين ووسائل دفع أموالهم حسب الأولوية، وقد جاء كل هذا استناداً إلى البند الثالث من الاتفاقية[٣٤]. لكن الحقيقة هي أن الولايات المتحدة الأميركية قد مارست وبذكاء السيطرة الكاملة على السياسات الاقتصادية والمالية لنيكاراغوا استناداً إلى لجنة قانونية ودستورية، ولا سيما أن الأخيرة لم يكن لها واردات سوى أموال الاتفاقية.

خلال آذار عام ١٩١٧ تقدمت وكالة أثيروبورغا بطلب إلى حكومة الرئيس تشامورو تطالبه فيه سداد ما بذمتها من مستحقات مالية لها، استناداً إلى ما ورد في مؤتمر واشنطن، على أثر ذلك لجأ تشامورو إلى مخاطبة وزارة الخارجية الأميركية عبر القائم بالأعمال الأميركية في نيكاراغوا. عندما تقدم بطلب لها في ٢٤ من الشهر نفسه جاء فيه "أنني احمل لكم طلب حكومة نيكاراغوا، آملاً بأن تقدم لنا الوزارة مساعدتها السخية مرة أخرى عبر إيجاد الطريقة المناسبة لترتيب صرف مستحقات قرض نقابة أثيوبورغا في أقرب وقت ممكن، بسبب الحاح الأخيرة، كما أن الأموال التي ستدفع لحكومتنا ستسهم في تخفيف حدة الوضع الاقتصادي المتأزم بشدة..."[٣٥].

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤(أ) – المجلد ٤٦ – تشرين الأول لسنة ٢٠٢١

ردت وزارة الخارجية الأميركية على رسالة الرئيس تشامورو بأنها وجهت برقية إلى قنصلها في ماناغوا السيد جيفرسون في ٢٠ نيسان توصية فيها بضرورة إبلاغ الجنرال تشامورو "أنه وبعد الاطلاع ملياً على المسائل التي تناولتها في مختلف البرقيات المتبادلة بين حكومته وإدارتنا، وإيلائها الاعتبار والأهمية؛ وبسبب الوضع الاقتصادي ثم الظروف الداخلية الصعبة التي تمر بها نيكاراغوا تحت الموافقة المبدئية على تجديد التفاوض مع نقابة أثيوبورغا وقد أصدرت التعليمات لإعفاء لجنة المطالبات والمصرفيين للبدء بالتفاوض على وفق الخطة التي وضعت في مؤتمر١٨ كانون الأول عام ١٩١٦..." لكن ما ورد مرهون بموافقتكم على شروط الخطة المالية أدناه وهي[٣٦]:

أولاً: يتم تحصيل جميع إيرادات الجمارك في نيكاراغوا من قبل المحصل العام الأميركي للجمارك.

ثانياً: تتلقى الحكومة من هذه الإيرادات ٧٥٠٠٠ دولار شهرياً لتغطية نفقاتها، مع إمكانية زيادة النفقات عند الضرورة القصوى شريطة أن لا تتجاوز (٤٠٠٠٠) دولار نفقات إضافية شهرياً.

تالثاً: تخصص نسبة من الإيرادات لدفع سندات الديون المتأخرة منذ عام ١٩٠٩ وحسب ترتيب تضعه لجنة المطالبات المختلطة.

ولإجبار حكومة نيكاراغوا على قبول بنود الخطة أعلاه، أبلغ الجنرال تشامورو أن هذه الخطة كانت الخطة الوحيدة بعد أن رفضت حكومته تعيين مستشار مالي أمريكي، " وعلى حكومتكم أن تقبلها على الفور في ضوء الظروف الاقتصادية الصعبة لبلادكم... كما إن دافع حكومتنا في تقديم المساعي الحميدة من أجل السعي إلى إعادة تعديل الشؤون المالية لنيكاراغوا، كان قائماً بالأساس على صداقتها لهذا البلد وإدراكها الصعوبات الداخلية والخارجية التي تواجهها ... وأننا نأمل أن يتم قبول مقترح الخطة على الفور حتى يتمكن المصرفيون من السعي قدماً في مفاوضاتهم مع حاملي سندات الديون"[٣٧].

لم يجد الرئيس تشامورو بديلاً عن الموافقة على الخطة المالية الأميركية التي عرفت باسم خطة لانسنغ– Lansing Plan ، بعد إجراء بعض التعديلات عليها وعلى النحو الآتي[٣٨]:

أولاً: يستمر تحصيل الإيرادات الجمركية من قبل المحصل العام للجمارك وفقاً للعقود القائمة.

ثانياً: من عائدات الجمارك تصرف مستحقات شهرية وبالترتيب الآتي:

أ. مصارف ونفقات الحكومة.
ب. الديون والفوائد المترتبة عليها والمتأخرة منها سندات عام ١٩٠٩ والبالغة (٧٨٧٥) دولار.
ج. إطفاء اذونات خزينة الدولة غير المسددة والبالغة (٨٣٣٣) دولار لغرض استخدام أموالها لتمويل الدين الداخلي.

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤(أ) – المجلد ٤٦ – تشرين الأول لسنة ٢٠٢١

بدا واضحاً أن تبعية تشامورو للإدارة الأميركية، قد طغت على واقعيته السياسية في معالجة الأزمة الاقتصادية، لذلك وفي سياق الدفاع عن الخطة المالية لوزارة الخارجية الأميركية وإعادة تنظيم مديونية نيكاراغوا وبغية تمريرها دستورياً وقانونياً من قبل الكونغرس، وجه تشامورو في الأول من آب عام ١٩١٧ رسالة إلى الكونغرس الوطني عند افتتاح دورته الاستثنائية، أوضح فيها خطورة الوضع الاقتصادي لنيكاراغوا بسبب قلة توافر الإيرادات لتغطية الميزانية، وإجراءات الحكومات السابقة ذات النتائج الكارثية على اقتصاد البلاد، منها إبرام وعقد سلسلة من القروض بفوائد عالية اغلبها كانت مستحقة الدفع عند تسلمه السلطة، لكن إيرادات الجمهورية كانت غير كافية لسدادها فضلاً عن النقص في الموارد، كانت هنالك الأوضاع الداخلية المزرية لأغلب موظفي الدولة بسبب تأخر الدولة في دفع رواتبهم، واستناداً إلى ذلك كانت حكومته عاجزة عن سداد الديون الخارجية أو الإيفاء بالتزاماتها المالية الداخلية، وعليه كان من واجبه هو وحكومته ومنذ اليوم لتوليه الحكم في الأول من كانون الثاني عام ١٩١٧، النهوض بواقع البلاد الاقتصادي لمواجهة المشكلة الأكثر تعقيداً وهي تسوية الديون الخارجية وتوحيد الدين الداخلي(٣٩).

وفي السياق ذاته أبلغ تشامورو الكونغرس الوطني أنه ومنذ الأيام الأولى من شهر كانون الثاني، كان قد اصدر تعليماته إلى سفير حكومته في واشنطن يأمره فيها بمطالبة الإدارة الأميركية بالحصول على دفعة جزئية من إجمالي المبلغ المستحق لبلاده بموجب اتفاقية براين- تشامورو لغرض تغطية ودفع الرواتب المتأخرة وترك المتبقي منه (٣) ملايين دولار كرصيد لحين اتخاذ الترتيبات اللازمة لاتفاقه بالتعاون مع وزارة الخارجية الأميركية، وقد وافقت الأخيرة على إعطائنا الأموال المطلوبة، لكنها أعربت عن رغبتها في وضع إجراء وترتيب محدد لدفع ديون أثيروبورغا والمصرفيين الأميركيين أولاً، وفقاً لخطة تتضمن تعيين مستشار مالي أميركي وإنشاء لجنة مراجعة الدين العام بأكمله، وكان الكونغرس الوطني على علم بذلك فقد وافق على تشكيل لجنة الائتمان العام- The Commissionon Pubic Credit ، والتي من المقرر أنها ستعمل في العاصمة ماناغوا وستعطي حكومتنا نتائج مفيدة، وتعيين مستشار مالي، وعلى الرغم من أن الأمر ليس بالفكرة الجيدة، لكنها خطوة تستحق النظر فيها ودراستها من قبل الكونغرس الوطني وأعضائه(٤٠). اختتم تشامورو رسالته إلى الكونغرس الوطني قائلاً "... حول معالجة الأزمة الاقتصادية فقد توصلت السلطة التنفيذية إلى اتفاق مع الولايات المتحدة سنقدمه إلى مجلسكم بعد الموافقة عليه من مجلس الوزراء، والذي سيقدم لكم كل الاحتياجات اللازمة بشأنه إلى جانب كل المستندات المرتبطة بها..."(٤١).

تجدر الإشارة -هنا- إلى أن تشامورو عندما وجه رسالته إلى الكونغرس الوطني كان قد استخدم الحيلة والدهاء السياسي فيها عندما وضع الكونغرس أمام خيارين لا ثالث لهما، وهي أما المضي والموافقة على كل ما ورد في الخطة المالية لوزارة الخارجية وإعادة تنظيم مديونية نيكاراغوا سداد ديونها ومعالجة الأزمة الاقتصادية، أو رفضها ومن ثم مواجهة انهيار الاقتصاد فـــي ظل عدم توفير الإيرادات لتغطية النفقات أو سداد الديون ودفع الرواتب.

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤(أ) - المجلد ٤٦ - تشرين الأول لسنة ٢٠٢١

ولزيادة الإغراءات والضغوطات لإجبار الكونغرس الوطني على الموافقة على الخطة المالية، أبرق وزير الخارجية الأميركية ببرقية إلى الرئيس تشامورو في ٢ آب عام ١٩١٧، معلناً فيها أن وزارته مستعدة لدفع مبلغ ٢٠٠,٠٠٠-٢٥٠,٠٠٠ دولار لحكومته لدفع الرواتب المتأخرة فور مصادقة الكونغرس الوطني على الخطة المالية المعلقة لديه، ليتم اعتمادها بشكل قانوني، ولا سيما أن القانون الأساس للولايات المتحدة الأميركية يجعل من غير القانوني لحكومة الولايات المتحدة أن تدفع أموالاً لنيكاراغوا في حين لا تزال ديونها غير مستوفاة. لذلك ستدفع الولايات المتحدة الأميركية مبلغ الرواتب المتأخرة اعتباراً من التاريخ الذي تصبح به الخطة المالية سارية المفعول[٤٢].

وإزاء كل هذه الإغراءات والضغوطات كان الكونغرس قد وافق في جلسة استثنائية عقدها في أيلول عام ١٩١٧ على الخطة المالية مع إجراء بعض التعديلات عليها لتصبح قانوناً، مخولاً بموجبة السلطة التنفيذية صلاحيات تنفيذه وإنهاء ملفة الديون مع النقابات والبنوك (الأطراف المعنية) بما يتفق ومصلحة نيكاراغوا في معالجة الأزمة المالية والاقتصادية التي تمر بها آنذاك[٤٣].

بناءً على ما تقدم، أرسل الرئيس تشامورو برقية إلى المفوضية الأميركية في ماناغوا يطالبها فيها باستعجال الإدارة الأميركية بصرف مبلغ الـ (٢٥٠,٠٠٠) دولار لتسديد رواتب الموظفين المتأخرة. استناداً على ما جاء في برقية لانسنغ له، فما كان من القائم بالأعمال الأميركي في نيكاراغوا ألا أن أبرق إلى وزارة الخارجية الأميركية قائلاً " السيد وزير الخارجية: يشرفني أن أبلغكم بأنني تلقيت برقية من الرئيس الجنرال تشامورو تتضمن مقترحاتكم بالدفع الفوري لمبلغ [٢٥٠,٠٠٠] دولار من عائدات معاهدة القناة الموقعة بين نيكاراغوا والولايات المتحدة والتي أودعت كعائدات لهذا البلد لأمر صاحب السعادة، ولذلك أرجو من سعادتكم التفضل بالتوجيه باتخاذ التدابير المناسبة لدفع المبلغ في أقرب وقت ممكن. إذ أنه سيتم استخدامه لدفع الرواتب المتأخرة المستحقة لأعضاء الكونغرس وغيرهم من الموظفين، وعلى النحو المتفق عليه من قبل الحكومتين"[٤٤]. فما كان من وزير الخارجية الأميركي لانسنغ إلا الموافقة، وبدأ باتخاذ الخطوات والتدابير لصرف المبلغ مبتدأ بصرف مبلغ (٢٥٠,٠٠٠) دولار وهي قيمة رواتب أعضاء الكونغرس المتأخرة[٤٥].

بالتزامن مع الوقت الذي أمر فيه لانسنغ الأوامر بصرف الدفعة الأولى من عائدات معاهدة القناة، كانت وزارته قد بدأت بالتحرك وبناءً على طلب من حكومة نيكاراغوا باستخدام مساعيها الحميدة والدخول في مفاوضات مع المصرفين البريطانيين الذين يمثلون النقابات الدائنة لحكومة نيكاراغوا كنقابة أثيروبورغا وشركة أميري- Emery، وفي هذا السياق أي لمعالجة أزمة الديون وانعاش الاقتصاد النيكاراغوي، قدمت الولايات المتحدة مقترحاً للدائنين ينص على تخفيف جزء من مديونية نيكاراغوا لها، وأن يتم تسديد مبلغ الدين وفق ما يُسمى "الدفع على حساب أصل الدين، أي أن يدفع المتبقي والفائدة من خلال أذونات الخزانة ومن عائدات الضرائب الإضافية المفروضة على الاستيراد. قبل أن تقرر الولايات المتحدة الأميركية توجيه

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤(أ) - المجلد ٤٦ - تشرين الأول لسنة ٢٠٢١

حكومة تشامورو على ضرورة إقناع الكونغرس بتمرير قانون ينص على إشراف لجنة الائتمان العام على دفع أموال ديون الشركات والنقابات الدائنة وفوائدها، فضلاً عن إقرار قانون ينص على فرض ضرائب إضافية بنسبة ١٢% على البضائع المستوردة، على أن توضع نصف عائداته وعائدات ضريبة الأملاك لدى لجنة الائتمان العام لضمان دفع أموال الديون(٤٦).

فما كان من الرئيس تشامورو إلا الامتثال إلى أوامر الإدارة الأميركية، وإقناع الكونغرس بتمرير قانون الضرائب الإضافية، نعم أن تمرير هذا القانون كان بأمر من دولة محتلة لنيكاراغوا، لكن في حقيقة الأمر كان إيجابياً لتوفير الموارد الإضافية لمعالجة أزمتي الديون والتدهور الاقتصادي في البلاد، فقد ذكرت الباحثة اساك جوسلين المختصة بتاريخ نيكاراغوا في هذا الصدد "... أن الخطة المالية لعام ١٩١٧ كانت ناجحة للغاية، ولا سيما فيما يتعلق بالغرض الرئيس من إقرارها، فقد نجحت في سداد وتخفيف مديونية نيكاراغوا، فعلى سبيل المثال تم تخفيف أصل قرض نقابة الثيرابورغا إلى [١,٠٠٠,٠٠٠] دولار، كما سددت بقية ديون المصارف والشركات من أذونات الخزانة، التي أصدرت في أعقاب إقرار قانون الضرائب الإضافية، وعلى أثر زيادة واردات جمهورية نيكاراغوا شهد اقتصادها تحسناً مطروداً"(٤٧).

بحلول عام ١٩١٨، كانت لجنة الائتمان العام وبتوجيه وإشراف من قبل الولايات المتحدة الأميركية ولاسيما ووزير خارجيتها لانسنغ، وبفضل الخطة المالية التي سميت باسمه، قد نجحت في دفع أغلب ديون الشركات على شكل أذونات خزانة وسندات مالية تسدد من واردات الضرائب الإضافية على الاستيراد، فخلال هذ العام كان هنالك زيادة متصاعدة في إيرادات الجمارك تراوحت ما بين ٥٠٠,٠٠٠-١,٠٠٠,٠٠٠ كوردبا- Cordoba (٤٨) سنوياً، إذ أسهمت هذه الزيادة في تخفيف الدين العام لنيكاراغوا بعد سداد جزءاً كبيراً منه وتحويل المتبقي إلى سندات جمركية (سندات أو أذونات خزانة) مضمونة الدفع، زيادة واردات الجمارك مع توقعات مواتيه بشأن انتعاش الاقتصاد النيكاراغوي بحلول عام ١٩١٩ بفضل الخطة المالية لحكومة الرئيس تشامورو ولّد دافعاً وحافزاً لديها للسعي من أجل للحصول على قرض بقيمة (٩,٠٠٠,٠٠٠) دولار بضمان عائدات الجمارك، إذ كانت الحكومة النيكاراغوية تأمل من وراء الحصول على هذا القرض هو إعادة ملكيتها الكاملة على سكك الحديد الممتدة من ماناغوا إلى المحيط الهادئ، ففي ذلك الوقت كانت شركة بروان براذرز لا تزال تمتلك ٥١% من أسهمها، فضلاً عن استخدام أموال الغرض لإكمال مشروع مد سكك الحديد إلى المحيط الأطلسي والتي كانت مؤجلة منذ مدة طويلة بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية ومديوني نيكاراغوا (الأزمة المالية) (٤٩).

طبقاً لمسار هذه الإنجازات آنفة الذكر، فأنه من السهل التوقع وإدراك أن اللواء تشامورو هو الأوفر حظاً بالفوز بالانتخابات الرئاسية المقبلة، وهذا يعني استمرار هيمنة المحافظين وحليفتهم الولايات المتحدة الأميركية على مقدرات نيكاراغوا ومواردها لدورة رئاسية ثانية، لذا بدء الليبراليين بإثارة المشاكل والقلاقل

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤(أ) - المجلد ٤٦ - تشرين الأول لسنة ٢٠٢١

في المدن الساحلية مركز واردات نيكاراغوا من قانون الضرائب الإضافية ومنها مدنية بلوفيلدز–Blufield بغية تعطيل نجاحات الحكومة في الجانب الاقتصادي، ففي تقرير صادر عن قنصل بلوفيلدز ساندرز–Sanders في ٢ نيسان عام ١٩١٩ إلى القائم بالإعمال الأميركية في نيكاراغوا جاء فيه "سيدي العزيز، أن الساحل الشرقي لنيكاراغوا وبالأخص مدينة بلوفيلدز بات بدون حماية قانونية ورسمية سواء للحياة أو الممتلكات، فجرائم القتل تكاد تكون يومية، وأن هنالك عصابات تستهدف مقرات شركات التأمين، ومطالب جباية الإيرادات بالقنابل الحارقة في ظل تقاعس رجال الشرطة عن واجبهم، وإذا ما استمر هذا الحال نرى أن حياتنا وممتلكاتنا تتعرض للخطر" وأردف قائلاً " نحن الموقعون أدناه، والمقيمون في بلوفيلدز، نطلب منك وبكل احترام أن تعرض محنتنا أمام حكومة الولايات المتحدة، لتعمل على إيجاد الطريقة المناسبة والفعالة لحمايتنا وممتلكاتنا، لكي نواصل الإقامة ونتابع بسلام تأدية وظائفنا المشروعة والمكلفين بها حتى النهاية"(٥٠).

في السادس والعشرين من نيسان كان القائم بالأعمال الأميركية في ماناغوا وبعد أن تلقى برقية القنصل بشأن الاضطرابات في بلوفيلدز ارسل مذكرة إلى رئيس قسم شؤون أميركا اللاتينية بوزارة الخارجية، يبلغه فيها بالفوضى السائدة في بلوفيلدز ومطالباً إياه بحماية المواطنين الأميركيين وممتلكاتهم، مقترحاً تدخل قوات المشاة البرية الأميركية المتواجدة في نيكاراغوا لاستعادة السلام وحفظ النظام بعد أن عجزت القوات الحكومية النيكاراغوية (القوات الشرطة) عن ذلك(٥١).

وعلى الرغم من أن نيكاراغوا وحكومتها كانت تحت سيطرة الاحتلال الأميركي ووصايته، ألا أن الولايات المتحدة كانت قد قررت وقبل أن تصدر أوامرها لقواتها في نيكراغوا بالتحرك، إبلاغ حكومة نيكاراغوا بالقدر الكبير من الفوضى في بلوفيلدز وأنها تأمل أن تتخذ حكومة نيكاراغوا الخطوات اللازمة لإنهائها(٥٢).

بدا واضحاً أن الولايات المتحدة الأميركية كانت حذرة من تأجيج الوضع الهش في نيكاراغوا، بالتحرك فهي على دراية تامة أن إصدار أوامرها لقواتها بالتحرك وقمع الاضطرابات في بلوفيلدز كان بمثابة كمن يصب الزيت على النار، ولا سيما أن قيامها بهذا الإجراء سيعقد الأمور وستضطرب الأوضاع في نيكاراغوا وهذا ما كان يهدف إليه الليبراليون من أجل إسقاط حكومة الجنرال تشامورو وتأجيج الرأي العام الجماهيري ضدها.

بعد أن اطلعت المفوضية الأميركية الرئيس تشامورو بحقيقة الوضع في بلوفيلدز، كان الأخير قد أصدر في صباح يوم ٩ أيار مرسوماً، أعطى بموجبه التعليمات لحاكم بلوفيلدز لاتخاذ الإجراءات القانونية بحق مثيري الشغب والاضطرابات وأن يبلغ الولايات المتحدة الأميركية عبر ممثليها أنه سيجري مناقشة كاملة مع مجلس الوزراء بشأن الوضع في بلوفيلدز، وربما سيعين رجلاً اكثر إرضاءً لها في هذا المنصب (حاكم بلوفيلدز) (٥٣).

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤(أ) – المجلد ٤٦ – تشرين الأول لسنة ٢٠٢١

لم يستطع حاكم بلوفيلدز من إيجاد حلول ناجحة لفوضى بلوفيلدز، الأمر الذي دفع الرئيس تشامورو إلى إقالته وتنصيب السيد أدان كانتون- Adan Canton حاكماً بدلاً عنه وذلك في ٩ حزيران عام ١٩١٩، لأنه وجده الرئيس رجلاً ممتازاً ومناسباً لهذا المنصب؛ فهو يحظى باحترام الجميع في الحزبين الليبرالي والمحافظ، وحتماً سيكون قادراً على تسوية المشاكل والاضطرابات في بلوفيلدز[٥٤]. فوافقت الولايات المتحدة على تعيينه في ١٢ من الشهر نفسه[٥٥].

تسلم السيد كانتون مهامه حاكماً لبلوفيلدز في ٢٥ حزيران [٥٦]، وما أن باشر بمهام عمله حتى بدأ باتخاذ الإجراءات التي من شأنها طمأنة المواطنين والمستثمرين الأميركيين على حياتهم وممتلكاتهم، إذ كان أولى هذه الإجراءات إقالة القائد الشرطة، وزيادة عدد أفراد قوات الشرطة ورفع مرتباتهم لضمان التزامهم بتأدية الواجبات المناطة بهم، إذ كانت هذه الإجراءات تهدف إلى استباب الأمن في المدينة عبر زيادة قوة وفاعلية جهاز الأمن فيها. وشيئاً فشيئاً تمت السيطرة على بلوفيلدز وإعادة النظام والسلام فيها[٥٧].

في غمرة هذا الإنجاز كان الرئيس تشامورو وفي إطار تحقيق غاياته السياسية وكسب ود الشعب النيكاراغوي ورضاه، أقدم على زيادة رواتب الغالبية العظمى من موظفي الجمهورية، ولا سيما الفلاحين العاملين في المزارع الحكومية والعمال في المعامل والمصانع الحكومية، إذ جاء هذا الإجراء في أعقاب زيادة واردات الجمهورية من الضرائب، ونمو الإنتاج المحلي في ظل زيادة الطلب على بعض المنتوجات، وفي الحقيقة أن الرئيس أميليانو تشامورو كان يهدف من وراء هذا الإجراء تقليل الفوارق الطبقية والاجتماعية بين مكونات المجتمع النيكاراغوي خوفاً من أن يستثمر هذا التفاوت من قبل الليبراليين أثناء الانتخابات، وتحسين الظروف والأوضاع الاقتصادية والمعاشية لهذه الطبقات خصوصاً وبقية الطبقات عموماً للحد من السخط الجماهيري على المحافظين وضمان تأييدهم (أي تهيئة الظروف المناسبة قبيل اطلاق حملته الانتخابية)، فهو كان قد عقد العزم للترشيح لدورة رئاسية أخرى[٥٨].

في سياق ترشيح اللواء للرئاسة كانت الولايات المتحدة الأميركية قد أوضحت موقفها منذ ٥ آب عام ١٩١٩ في المذكرة التي أرسلها رئيس قسم شؤون أميركا اللاتينية إلى وزارة الخارجية النيكاراغوية جاء فيها " أن موقف الولايات المتحدة من الترشيح هو نفسه الموقف الذي أعلنت عنه في كانون الثاني"، أي أنه على الرغم من اعتراف الإدارة الأميركية بالإنجازات التي حققها الجنرال تشامورو في نيكاراغوا، لكنها لا تزال مقتنعةً بأنه يجب الالتزام بالدستور، وأنه إذا ما اقتنعت حكومة الولايات المتحدة بعد دراسة الدستور بأن ترشيح الجنرال تشامورو وإعادة انتخابه كان مخالفاً للدستور، فسيتم توصية هذه الحكومة برفض الاعتراف به. ولكن المذكرة أشارت في ثناياها أن الجماهير باتوا يدركون فوائد النظام الحالي (حكومة تشامورو) لاستقرار البلاد وازدهارها وأن المعارضة كانت بالدرجة الأولى تدعم نظام زيلايا القديم[٥٩].

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤(أ) - المجلد ٤٦ - تشرين الأول لسنة ٢٠٢١

لم تتوان الإدارة الأميركية عن انتهاز الفرصة لتبلغ الجنرال أنها تعارض أن يكون مرشحاً لخلافة نفسه لرئاسة صراحةً، وأنها ترغب منه أن يلتزم بأحكام الدستور التي تمنع الرئيس من الترشيح بشكل قطعي للانتخابات الرئاسية المقبلة، وأبلغته أن أي انحراف عن هذا المسار الدستوري من شأنه أن يخلف انطباعاً غير جيدً عن إدارة الولايات المتحدة ومراقبتها للشـــأن الداخلـــــــــي النيكاراغوي[٦٠].

نستنتج من ذلك الولايات المتحدة ورفضها مبدأ إعادة ترشيح الجنرال تشامورو نفسه لولاية ثانية يمكننا أن نجد صداه في أن الولايات المتحدة الأميركية بعد أن اطمأنت لاستقرار الأوضاع السياسية في نيكاراغوا وأمنت قواتها عسكرياً ومصالحها اقتصادياً استناداً إلى تطبيق الخطة المالية في عهد الجنرال تشامورو وباتت كل الأوضاع مهيئة لإجراء أنتخابات شكلية في ظاهرها، لكنها ستؤمن إظهار الولايات المتحدة الأميركية بأنها أول من يلتزم بتطبيق الدستور وأنها خير من مارس وحافظ على الديمقراطية في نيكاراغوا هذا من جانب، ومن جانب آخر فأن هذا الإجراء كان استراتيجياً نوعاً ما، فبموجبه تكون الولايات المتحدة قد أثبتت أنها لم تغير البنية السياسية والدستورية لحكومة نيكاراغوا أثناء الاحتلال، لكنها كانت تستبدل رئيس بآخر بناءً على ولائه لها والتزمه بحماية وتأمين مصالحها ويضمن استمرار سيطرتها واحتلالها، فإجراء الانتخابات الديمقراطية بهذه الطريقة ووفق هذه الأسس سيمنع أي أحد من الاعتراض عليها، باعتبارها أجريت وفق السياقات الدستورية والقانونية المعمول بها في نيكاراغوا.

قبل أن ينصاع الجنرال تشامورو إلى رفض الولايات المتحدة لترشيحه، قرر التقدم بطلب إلى الكونغرس يتضمن إعادة النظر في المادة (١٠٤) من الدستور والتي تمنع الرئيس من إعادة ترشيحه في الانتخابات الرئاسية (لدورة ثانية). والبت قانونياً في مضمونها، إذ تقدم بهذا الطلب بعد أن فقد كل أمل في أن يصبح مرشحاً، والدليل أنه كان قد أعلن في ٢٤ شباط عام ١٩٢٠ أنه في حال عدم ترشيحه فأنه سيدعم ترشيح كل من مارتن برنارد- Martin Bernad وعمه دييغو تشامورو- Diego Chamorro [٦١] وأن حزب المحافظين سيعقد مؤتمراً في ٢ آيار لإعلان مرشحه لخوض الانتخابات الرئاسية[٦٢].

وما أن أعلن الكونغرس عن قانونية المادة (١٠٤) من الدستور حتى سحب الجنرال تشامورو ترشيح نفسه، وليعلن حزب المحافظين في ٣ من أيار على أن دييغو تشامورو هو المرشح الرئاسي عن حزب المحافظين[٦٣]، من أجل مواصلة حزب المحافظين لإنجازاته في إدارة البلاد، ولا سيما أن دييغـــــــو تشامورو كان وزيراً للزراعة في حكومة الجنرال أميليانو[٦٤].

قبيل موعد الانتخابات الرئاسية والمزمع إجرائها في تشرين الأول بحلول عام ١٩٢٠ عانى حزب المحافظين اختلافاً في الرؤى بين أعضائه حول الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة والسيطرة التي تمارسها على نيكاراغوا سياسياً واقتصادياً، وقد أفضى هذا الخلاف إلى انقسام الحزب إلى فصيلين الأول ضم ملاك الأراضي من أصحاب رؤوس الأموال الذين استثمروا أموالهم في الزراعة وإنتاج المحاصيل النقدية آنذاك

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤(أ) - المجلد ٤٦ - تشرين الأول لسنة ٢٠٢١

كالقهوة، وطالبوا الحكومة بالعمل على تنفيذ سياسة اقتصادية تنمّي مصالحهم وتزيد من أرباح أستثماراتهم، من خلال تطوير مشاريع البنى التحتية بما يضمن توسيع استثماراتهم المستقبلية، فضلاً عن حمايتها من المنافسة الأجنبية ولا سيما الشركات الأميركية عبر الحد من تدخل الولايات المتحدة الأميركية في الشأن الاقتصادي، أما الثاني فقد ضم في صفوفه كبار التجار وأصحاب الثروات الحيوانية والذين طالبوا بالحفاظ على الدعم السياسي والاقتصادي المشروط من قبل الولايات المتحدة الأميركية. وهذا ما روجت له الإدارة الأميركية آنذاك(٦٥).

هذه الانقسامات في صفوف حزب المحافظين أدت إلى ظهور أحزاب سياسية جديدة وعقدت تحالفات سياسية لخوض الانتخابات الرئاسية المقبلة، ومنها تشكيل ما يعرف بحزب المحافظين التقدميين– The Progressive Conservative Party ، والذي شكله كبار ملاك الأراضي (الفصيل الأول)، الذين دخلوا في تحالف مع الحزب الليبرالي مشكلين (ائتلاف الليبراليين والمحافظين) لخوض الانتخابات، وكان مرشحهم هو خوسيه إستيبان غونزاليس– Jose Esteban Gonzalez، وهذا الأخير كان ثري من كبار ملاك الأراضي (أراضي زراعة قهوة)، وهو غير مرتبط بأكثر قطاعات الحزب الليبرالي من أنصار زيلايا، وتجدر الإشارة في هذا السياق، أن الحزب الليبرالي أبان تلك المدة كان قد أعلن انفصال أعضائه عن القيادات السياسية المؤيدة لزيلايا ونظامه، ومن الواضح أن هذا الإجراء كان الهدف من ورائه زيادة فرصة بالفوز بالانتخابات، ولا سيما أن الولايات المتحدة وفي إطار تثبيت أركان النظام الديمقراطي قد تسمح لهم بالمشاركة في انتخابات الرئاسية(٦٦).

في ضوء المعطيات والتطورات السياسية سالفة الذكر، كانت الولايات المتحدة الأميركية قد أجرت تحقيقات موسعة حول مرشحي الأحزاب السياسية في نيكاراغوا، لمعرفة مدى توافقهم ومصالحها في البلاد، وبعد أن أطمئنت وتأكدت من ذلك أمرت السيد جيفرسون بإصدار البيان الآتي" تأذن لي حكومتي بالقول أن مسألة مرشحي الرئاسة في نيكاراغوا هي مسألة يقررها شعب نيكاراغوا بالتعبير الكامل عن حرية الرأي والاختيار، وأن العلاقة الوثيقة الاستثنائية بين نيكاراغوا والولايات المتحدة، تجعل حكومة الولايات المتحدة الأميركية تثق ثقة عمياء بأن إجراء الانتخابات الرئاسية في نيكاراغوا سيجري على أعلى مستوى من الديمقراطية، مما يضمن لكل ناخب مؤهل حرية التعبير" وأضاف قائلاً " لم تبدِ حكومتي أي رأي فيما يتعلق بالأشخاص الذين تم اختيارهم كمرشحين للرئاسة، ولكن مصلحتها الوحيدة هي أن تتم الانتخابات المقبلة بأقصى درجات النزاهة والحرية، وأن يتم إجراء إحصاء دقيق للأصوات المدلى بها، وأن يتم إعلان المرشح الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات رئيساً منتخباً لنيكاراغوا"(٦٧).

الرئيس تشامورو كان يعول كثيراً على تدخل الولايات المتحدة بالانتخابات وبعد البيان الذي أدلى به السيد جيفرسون، أيقن الرئيس تشامورو أن الولايات المتحدة قد اتخذت موقف الحياد من الانقسامات في حزبه

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤(أ) – المجلد ٤٦ – تشرين الأول لسنة ٢٠٢١

والرضا والموافقة على مرشح ائتلاف الليبراليين والمحافظين المنشقين، إدراك أن هذا الوضع سيقلص من فرص فوز عمه ومرشح حزب الرئاسة دييغو تشامورو، لذا بدأ باستعمال صلاحياته من أجل الحد من فرص مرشح الائتلاف بالفوز بالانتخابات، فأصدر أوامره بغلق دوائر التسجيل في المدن ذات الأغلبية الليبرالية تحت ذريعة الاستحالة المادية (أي عدم توفر السيولة المادية لفتح الدوائر وصرف مستحقات ورواتب موظفيها" وهذا ما حدث في ماناغوا يوم ٢٣ آب، إذ أغلقت بعض دوائر التسجيل فيها بعد الساعة الرابعة عصراً، فلم يتمكن الكثير من ناخبي ومؤيدي الائتلاف من تسجيل أسماءهم، لذلك ورداً على إجراءات الحكومة أعلن (الناخبون) المحتجزون أمام هذه الدائر " أن من حقهم التسجيل وانهم سيحصلون على تذاكر التسجيل الخاصة بهم"، مما أدى إلى شجار وصدام بينهم وبين قوات الشرطة، أطلقت خلاله العيارات النارية وقتل مواطن وشرطي وجرح العديد، الأمر الذي أثار حالة من الفوضى والذعر في المدينة، وهذا ما كانت تريده الحكومة لاتخاذه ذريعة لاعتقال بعض قادة الائتلاف من الليبراليين بتهمة إثارة المشاكل والاضطرابات خلال أيام تسجيل الناخبين، وفعلاً أعتقلت السلطات أربعة من القادة[٦٨].

لم يكتفِ الرئيس تشامورو بإجراء غلق دوائر تسجيل الناخبين، وحرمان ناخبي مرشح الائتلاف المنافس من تسجيل أسمائهم، وإنما اكتشف في أيلول من عام ١٩٢٠ عند مقارنة بين دفاتر تسجيل الناخبين وقوائم التعداد السكاني الذي أجري في آب من العام نفسه تحت إشراف سلطات الاحتلال الأميركي أن هنالك فرقاً كبيراً بين قوائم التعداد وقوائم تسجيل الناخبين، إذ يبلغ عدد سكان نيكاراغوا الذين يحق لهم الأدلاء بأصوات نحو (٦٤٠,٠٠٠) مواطن في حين بلغ أجمالي عدد المسجلين منهم في قوائم التسجيل (١٤٠,٠٠٠) مواطن وهذا الأمر يعطي انطباعاً أن قوائم التسجيل غير صحيحة. في تلك الأثناء أدعى حزب الائتلاف أن أعداداً كبيرة من أنصاره لم يتم تسجيلهم هذا من جانب ومن جانب آخر أن العديد من أنصاره الذين ظهرت أسمائهم في قوائم التسجيل للسنوات السابقة قد تم شطبهم من القوائم الحالية دون سبب بغية حرمانهم من التصويت في الانتخابات. وقد أثبتت صحة هذا الادعاء فقد اكتشف من قائمة تسجيل الناخبين لدائرة جينوتيغا– Jinotega التي كانت تحوي قرابة (٨٠٠) ناخب عام ١٩١٦ من اتباع الليبراليين قد تم حذفهم عام ١٩٢٠. ويقيناً هذا الأمر من عمل حكومة تشامورو، ولا سيما أن القانون الانتخابي لعام ١٩٢٠ كان ينص " أنه لا يجوز لأي مواطن التصويت في الانتخابات لعام ١٩٢٠ ما لم يكن مسجلاً في الفهرس أو قوائم التسجيل لسنوات سابقة ". وعليه فأن الحكومة قد أعلنت في أيلول أنها ستسمح بالتصويت للمواطنين الذين ظهرت أسمائهم في قوائم العام الحالي (١٩٢٠) فقط[٦٩].

أثارت هذه الإجراءات حفيظة ائتلاف الليبراليين والمحافظين، ولذا أعلن قادة الائتلاف، أنه لا يمكن إجراء انتخابات نزيهة إلا بإلغاء قانون الانتخابات لعام ١٩٢٠، وإقرار قانون جديد يسمح لكل مواطن يحق له الإدلاء بصوته، التصويت سواء كان مسجلاً أم لا، تفادياً لحالات الاحتيال والتزوير التي مارستها حكومة الرئيس تشامورو[٧٠].

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤(أ) – المجلد ٤٦ – تشرين الأول لسنة ٢٠٢١

في محاولة من الولايات المتحدة الأميركية لامتصاص غضب ونقمة ائتلاف الليبراليين- والمحافظين واتباعهم، كانت قد وافقت وأيدت ضمنياً طلبات قادته سالفة الذكر، لكنها تدرك أن إجراء التعديلات على قانون الانتخابات سيتطلب عقد جلسة استثنائية للكونغرس لمناقشة التعديلات وإصدار قانون جديد وهذا يتطلب وقتاً، ونظراً لضيق الوقت وقرب موعد الانتخابات القادمة، فأنَّ هذا الأمر يعد مستحيلاً من الناحية العملية(٧١).

بالمقابل ذكر الملحق العسكري الخاص بمفوضية الأميركية في ماناغوا السيد ميلر -Miller بأنه من الممكن إجراء انتخابات نزيهة بموجب القانون المعمول به آنذاك عبر اقتراح حلول لمعالجة الفرق في قوائم تسجيل الناخبين وشطب (حذف) ناخبي الائتلاف من فهارس قوائم التسجيل وعلى النحو الآتي: بالنسبة لكتالوجات المبطنة (قوائم التسجيل غير الصحيحة) يجب أن يأمر الرئيس تشامورو أن كل ناخب يقوم بالتصويت يجب أن يتم وضع علامة على يده أو حبراً لا يمحى، وبمجرد أن يصوت لن يسمح لأي شخص أن يصوت بالنيابة عنه أو أن يعيد التصويت مرة أخرى فقد تم تمييزه بعلامة، أما بالنسبة لناخبي الائتلاف الذين تم شطب (حذف) أسمائهم من القوائم فيجب على الرئيس أن يصدر مرسوماً بأن أي مواطن ظهر اسمه في قوائم التسجيل بين عامي ١٩٠٦-١٩٢٠ يحق له التصويت، وإذا لم يظهر فلا يحق له التصويت؛ لأنه قد تم حذف اسمه لأحد الأسباب المصرح بها بموجب الدستور أو قوانين الانتخابات. اعتماد الاقتراحين المذكورين من الحكومة يمكن أن يرسي الأساس لتصويت عادل وتمثيلي نزيه(٧٢).

أعرب القنصل المفوض جيفرسون عن رضاه عن مقترحات السيد ميلر، وأبلغه أنه من دواعي سروره أن يقوم بزيارة للرئيس تشامورو وإبلاغه عن تعاطف الإدارة الأميركية بعدم إغفاله لأي خطوة من شأنها أن تضمن إجراء انتخابات نزيهة تحظى نتائجها بقبول شعبي جماهيري، وفي السياق ذاته بإمكاننا أن نعرب للرئيس عن ثقة الإدارة بقرارته وإنها مستعدة لتقديم المساعدة له ولشعب نيكاراغوا(٧٣).

زار كل من القنصل المفوض جيفرسون والملحق العسكري بالمفوضية السيد ميلر الرئيس تشامورو في ٢٠ أيلول لمناقشة مقترحات ميلر بشأن مناقشة مشاكل إجراء الانتخابات ومعالجتها، بغية إجراء الانتخابات بكل نزاهة وشفافية، وقد وافق تشامورو على مقترح السماح لأنصار ومؤيدي الائتلاف من غير المسجلين بقوائم التسجيل بالتصويت لعام ١٩٢٠، لكنه رفض مقترح معالجة ازدواجية التصويت وذلك بوضع علامة على يد كل ناخب كمراجعة ولضمان عدم تكرار التصويت(٧٤). ومن ثم لم تكن هنالك طريقة تمنع ازدواجية الناخبين والتصويت وهذا الأمر حسم نتائج الانتخابات لصالح المحافظين قبل أن تبدأ، ولا سيما أن عدم موافقة تشامورو على مقترح ميلر يؤكد على نواياه بممارسة التزوير، وبما أن الولايات المتحدة وقنصلها جيفرسون لم يرغموا تشامورو على الأخذ بمقترح السيد ميلر ومن ثم فهي كانت راضية وشريكة في عملية تزوير الانتخابات آنذاك.

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤(أ) - المجلد ٤٦ - تشرين الأول لسنة ٢٠٢١

يبدو أن موقف الولايات المتحدة الأميركية مفهوم من إجراء الانتخابات فهي لا تهتم بآلية أو الطريقة التي يصل فيها مرشحها أو من يحظى بقبولها إلى دكة الحكم، والدليل على ذلك أن الانتخابات كانت قد جرت في نيكاراغوا في موعدها المحدد وهو ١٣ من تشرين الأول عام ١٩٢٠، رغم ما شابها من تزوير ومعارضة ومنع علني من السماح لناخبي الأحزاب المنافسة لمرشح حزبها من التسجيل والدليل على ذلك أنها جرت في وسط إجراءات بوليسية مشددة من قبل الحكومة وانتهت بفوز مرشح حزب المحافظين دييغو مانويل تشامورو الذي حصل على ٦٦٩٧٤ صوتاً، مقابل ٢٢٥١٩ صوتاً لصالح مرشح الائتلاف خوسيه إستيبان غونزاليس(٧٥).

جاء دييغو مانويل تشامورو إلى دكة الحكم في ظل ظروف سياسية صعبة، مارست خلالها السلطات الحكومية العنف والترهيب خلال الانتخابات، إلى جانب عمليات تزوير جسيمة، سواء في تسجيل أصوات الناخبين الذين يحق لهم التصويت أو عدد المدلى بها، الأمر الذي أثار حالة من عدم الرضا واسعة النطاق في نيكاراغوا، فلم يقتصر عدم الرضا والاستياء بأي حال من الأحوال على أعضاء حزب الائتلاف وأنصاره، بل تجاوزهم ليتغلغل في صفوف أعضاء حزب المحافظين بسبب الطريقة التي أجريت بها الانتخابات وادت إلى فوز دييغو تشامورو من جهة، وبسبب تلك الحقيقة التي مفادها أن انتخابه كان يعني ضمناً استمرار سيطرة عائلة واحدة على السلطة التنفيذية في نيكاراغوا من جهة أخرى. وقد ادركت الإدارة الأميركية أن كل هذه الأجواء ستوفر بيئة مناسبة لخلق وإيجاد أحزاب سياسية قد تتحول إلى حركات مسلحة ضد الحكومة، من شأنها أن تربك الأوضاع في نيكاراغوا المستقرة نسبياً، ومن ثم رأت الولايات المتحدة أن على حكومة نيكاراغوا اتخاذ تغييرات جذرية تلبي تطلعات الغالبية العظمى من الشعب، ولعل في طليعتها الإصلاح والتغيير الفوري لقانون الانتخابات. وأن الحكومة إذا ما أقدمت على اتخاذ هذا القرار في الحال من شأنه أن يعطي دليلاً لا بأس فيه لليبراليين عن حسن نواياها، فتقوم بإعداد قانون يضمن لجميع الناخبين في نيكاراغوا فرصاً متساوية لأداء حقهم الدستوري في الاقتراع، فضلاً عن ذلك يقدم الرئيس دييغو تشامورو استعداداً لتضمين حكومته قادة وأعضاء من حزب الائتلاف وتكون بذلك حكومته حكومة ائتلافية. وأن مثل هذه الإجراءات ستكون مقبولة من قبل حزب المعارضة(٧٦).

وقبل أن يضطلع الرئيس دييغو مانويل تشامورو بمهامهِ الرسمية بصفته رئيساً منتخباً لنيكاراغوا، أبرقت وزارة الخارجية الأميركية إلى الوزير المفوض جيفرسون في ٢٩ كانون الأول ١٩٢٠ تبلغه بضرورة حضوره حفل تنصيبه، لان هذا الحضور سيكون بمثابة رسالة إلى أحزاب المعارضة وشعب نيكاراغوا عند نية الولايات المتحدة الأميركية الاعتراف بحكومته وبه كرئيس دستوري منتخب للجمهورية، وسيرسل الرئيس الأميركي برقية تهنئة رسمية في الأول من كانون الثاني عام ١٩٢١ (٧٧). وهذا الإجراء من قبل الإدارة الأميركية يؤكد لنا أنها لم تعبئ بالطريقة أو الوسيلة التي انتخب بها الرئيس دييغو فهذا لا يعنيها بقدر ما يعنيها ما هو قادم وكيف سيستطيع هذا الرئيس من تنفيذ أوامرها للمحافظة على مصالحها وديمومتها في نيكاراغوا.

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤(أ) – المجلد ٤٦ – تشرين الأول لسنة ٢٠٢١

الخاتمة:

من خلال ما تقدم يتضح لنا أنه على الرغم من المحاولات المتكررة التي قام بها حزب الليبراليين من أجل وصول أحد مرشحيه إلى دكة الحكم في رئاسة نيكاراغوا، لكن كل محاولاتهم باءت بالفشل، نتيجةً لتدخل الولايات المتحدة الأميركية في الانتخابات التي جرت في البلاد، وذلك لأن الإدارة الأميركية كانت تبحث عن شخصية تحافظ على إدامة مصالحها الاقتصادية فضلاً عن توسعها في نيكاراغوا. لذلك وجدت الإدارة الأميركية كل ذلك في شخصية الجنرال أميليانو تشامورو مرشح من حزب المحافظين، لكي يخدم مصالحها في المنطقة.

الهوامش:

(١) **ادولفو دياز:** سياسي محافظ ولد في مدينة ألاخويلا في جمهورية كوستاريكا عام ١٨٧٥لأبوين نيكاراغويين ، عمل في شركة تعدين أميركية كان لها الأثر الفعال في مساعدته للقضاء على رئيس نيكاراغوا خوسيه سانتوس زيلايا عام ١٩٠٩ . في عام ١٩١٠ تسلم منصب نائب الرئيس استرادا ، وفي الفترة من عام ١٩١١ـــــ ١٩١٧ تسلم منصب رئيس جمهورية نيكاراغوا تحت رعاية وحماية قوات مشاة البحرية الأمريكية على اثرها تم منح الولايات المتحدة الحقوق الحصرية لبناء قناة نيكاراغوا . بعد انتهاء فترة ولايته اتجه للعيش في الولايات المتحدة الأمريكية ولكنه عاد إلى نيكاراغوا عام ١٩٢٦للمشاركة في الانتخابات الرئاسية بعد فشل انقلاب اميليانو تشامورو على اثرها تسلم منصب الرئاسة للولاية الثانية التي انتهت عام ١٩٢٩ ثم غادر نيكاراغوا واستقر أخيراً في كوستاريكا وبقى فيها حتى وفاته عام ١٩٦٤ .
https://historica.fandom.com/wiki/Adolfo_Diaz

(٢) اختلف الباحثون حول اصل تسمية نيكاراغوا، فالبعض يقول أن الإسبان هم أول من اطلق هذا الاسم، نسبة إلى نيكاراو– Nicarao ، وهو زعيماً لا حدى القبائل الأصلية التي كانت تعيش حول بحيرة نيكاراغوا، وقاد قبيلته لمواجهة قوات الاستعمار الإسباني أثناء دخولها إلى نيكاراغوا بقيادة جيل غوانزاليس– Gil Gonzalez عام ١٥٢٢، وهنالك من يرى أن اسم يكاراغوا تم تشكيله من خلال الدمج بين اسم نيكاراو وأغوا – Agua ، وتعني الماء باللغة الإسبانية، وفي ذلك إشارة إلى البحيرات الكبيرة والمسطحات المائية داخل البلاد. وهنالك رأي ثالث يذهب أصحابه إلى القول أن اسم البلاد مشتق من اصل كلمة نيك– اناهوا– Nick-Anahua، فكلمة Nick هي اختصار لـــ Nicalt وتعني (المحاطة بالمياه)، أما كلمة Anahua ، فتعني أولئك الذين جاءوا إلى هذا الحد ، وعند الجمع بين الكلمتين Anahua ــ Nicalt تعني بلغة سكان البلاد (هنا الماء) أو (المحاطة بالماء) . للتوسع اكثر ينظر: =
=Christopher Dall , Nicaragua in Pictures , Twenty First , New York , 2005 , Pp. 66-67 ; Silva Fernando, Macuilmiguiztl , El Nuevo Diario , Spanish , 2003 , Pp.25 – 29 ; Edwin Sanchez , El Origen De Nicaragua , Spanish , 2017 , Pp.41-46.

(3) Telegram from Minister Jefferson to the Secretary of State, December 14, 1916.in: P.F.R.U.S. 1916, No.1276, P.915.

(4) Dana G. Munro, The Five Republics of Central America: Their Political and Economic Development and Their Relation with the United States, Oxford University Press, New York, 1918. P.249.

(٥) **اميليانو تشامور فرغاس:** وهو عسكري وسياسي نيكاراغوي من حزب المحافظين، ولد في مدينة اكويابا –Acoyapa في ١١ ايار١٨٧١ ، والده دون سلفادور تشامورو– Don Salvador Chamorro ، إذ تعد عائلته من عائلات الريفية المستوى

في المجتمع النيكاراغوي، ألا أنه بعد عامين من ولادته أنتقل للعيش مع زوج أمه بعد انفصالها عن ابيه. ولم يعد للعيش مع والده ألا عام ١٨٨٥ والذي كان عضواً بارزاً بحزب المحافظين وهكذا تعلم تدريجياً آلية التعامل القضايا السياسية وتعاطي وأنشطة حزب المحافظين، إذ حرص والده على تعليمه ودخل كلية غرناطة في سان فرانسيسكو وحصل على درجة البكالوريوس في العلوم والآدب عام ١٨٨٩، بدأ حياته العسكرية عام ١٩٠٣ عندما قاد انتفاضة ضد زيلايا، وعلى الرغم من فشلها ألا أنه أصبح في صدارة سياسي حزب المحافظين، وكان عدائه لزيلايا نابع من التنافس والصراع السياسي على السلطة بين الحزبين (الليبرالي والمحافظ)، واصبح المنافس الأقوى والأساسي لزيلايا، عندما انظم إلى جانب خوان استرادا وخوسيه ماريا مونكادا قوى سياسية للإطاحة بزيلايا. بعد الإطاحة بزيلايا أصبح رئيس الجمعية التأسيسية، في عام ١٩١٢ أعرب عن طموحه الرئاسي ألا أن تدخل الولايات المتحدة الأمريكية بالانتخابات وتنصيب دياز للرئاسة حالت دون ذلك، لتسلم حينها منصب مبعوث نيكاراغوا في الولايات المتحدة الأمريكية وهذا المنصب مكنه من التفاوض على معاهدة براين تشامورو المثيرة للجدل عام ١٩١٤، في عام ١٩١٦ أستقال من منصبه كمبعوث وعاد إلى نيكاراغوا للترشيح لمنصب رئيس الجمهورية وبدعم من الولايات المتحدة وليفوز في الانتخابات وليصبح رئيساً(١٩١٧-١٩٢١)، تم انتخابه للمرة الثانية عام ١٩٢٦. توفي عام ١٩٦٦. للتوسع اكثر ينظر:

Emiliano Chamorro, El Último Caudillo: Autobiografía ,Managua, Nicaragua , 1983 .

(6)Ibid., Pp. 249 – 251.

(٧) **خوسيه سانتوس زيلايا**: سياسي عسكري نيكاراغوي ولد في الأول من تشرين الثاني عام ١٨٥٣ في مدينة ماناغوا. تلقى تعليمه الأولي في ماناغوا، قبل أن يلتحق بمعهد اورينت- Orient في غرناطة وتخرج منه عام ١٨٦٧. بعد ذلك سافر إلى أوربا وتحديداً إلى فرنسا لتلقي تعليه الجامعي إذ درس العلوم السياسية وتأثر بالكتابات الوضعية لاوغست كونت هيربرت سبنسر. بعد عودته من فرنسا عين زيلايا رئيس لبلدية ماناغوا. قبل أن ينتخب رئيسا لنيكاراغوا عام ١٨٩٣، وكان أول إنجازاته انتزاع ساحل البعوض من الحماية البريطانية وإعادة إلى السيادة النيكاراغوية. شغل منصب رئيس الجمهورية للمدة ١٨٩٣-١٩٠٩ له العديد من الإنجازات، إذ أدت إدارته الحكومية إلى تطوير نيكاراغوا، فقد قام بتحديث الدولة عبر إدخال القوانين الجديدة، وانشأ المؤسسات الجديدة، وإصدار القوانين واللوائح، كما أسس التعليم الإلزامي والمجاني، وبنى المدارس وانشأ سكك الحديد ودوائر البرق وكان احد مؤيدي إعادة أنشاء الولايات المتحدة في أميركا الوسطى، توفي عام ١٩١٩. للتوسع ينظر:

Jose Santos Zelaya in : Http :// Es. Wikipedia . Org

(8) Dana G. Munro, The Five Republics of Central America: Their Political and Economic Development and Their Relation with the United States … Pp. 249 – 250.

(9)Ibid., Pp. 249 – 250.

(10)Ibid.

(11)Dana G. Munro, The Five Republics of Central America: Their Political and Economic Development and Their Relation with the United States… Pp. 249-251.

(١٢) **بيدرو رافائيل كوادرا**: سياسي نيكاراغواي ولد في مدينة غرناطة في ١٧ آيار ١٨٦١. وهو أحد أعضاء حزب المحافظين تولى العديد من المناصب السياسية وأبرزها وزيراً للمالية في حكومة الرئيس ادولفو دياز ١٩١٢-١٩١٤. توفي في ٤ حزيران عام ١٩٢٨. للتوسع ينظر:

Pedro Raplaor Quadra in : http//geni.com.

(13) Emiliano Chamorro –Manfut in:Https:// Www.Manfut.Org/Cronologia/ P1r. Html. Org.

(14) Dana G. Munro, The Five Republics of Central America: Their Political and Economic Development and Their Relation with the United States …, P. 252.

(15) Robert D. Schulzinger , U.S. Diplomacy SINCE 1900, Edition: 4TH , Oxford University , New York , 1988, P. 48.

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤(أ) - المجلد ٤٦ - تشرين الأول لسنة ٢٠٢١

(١٦) **توماس وودرو ويلسون**: هو الرئيس الثامن والعشرون للولايات المتحدة الأمريكية ، ولد في مدينة فرجينيا عام ١٨٥٦، درس القانون في جامعة برينستون وتخرج منها عام ١٨٧٩، مارس مهنة القانون في مدينة فرجينيا لمدة عام، درس العلوم السياسية والفقه عام ١٨٨٥ وحصل على الدكتوراه عام ١٨٨٦ عمل بتدريس التاريخ والاقتصاد السياسي في جامعة ويسليان، وفي ١٨٩٠ عمل أستاذاً للفقه والاقتصاد السياسي في جامعة برينستون ، تم ترشيحه من قبل الديمقراطيين لانتخابات الرئاسة عام ١٩١٢ ليتمكن من الفوز ويصبح رئيسا للولايات المتحدة الأميركية عام ١٩١٣ وفوزه لولاية ثانية عام ١٩١٦ حتى عام ١٩٢١، في عام ١٩١٩ عانى من سكتة دماغية سببت له إعاقة لعدة اشهر وأصيب على اثرها بخيبة امل لانفصاله عن المشهد السياسي، في عام ١٩٢٠ حصل على جائزة نوبل للسلام باعتباره من الشخصيات المحورية في تاريخ الولايات المتحدة الأميركية، توفي عام ١٩٢٤ . للتوسع ينظر:

The Columbia Encyclopedia, Wilson Woodrow; The Encyclopedia America , Vol. 29 , Pp.6-8.

(17) Dana G. Munro, The Five Republics of Central America: Their Political and Economic Development and Their Relation with the United States , P. 252.

(18) Robert D. Schulzinger , Op. Cit., P. 48.

(١٩) **جيفرسون بنيامين لافايت**: طبيب وسياسي دبلوماسي، ولد في السادس والعشرين من تشرين الأول ١٨٧١ في مدينة كولومبوس بولاية جورجيا. التحق بجامعة ماريلاند الطبية وتخرج منها و مارس مهنة الطب في مدينة ليتلتون في ولاية كولورادو خلال السنوات من ١٨٩٢ –١٨٩٥ ، ثم ما لبث أن اتجه للعمل السياسي وأصبح عضواً في الحزب الديمقراطي، وقد انتخب عضواً في مجلس النواب عن ولاية كولورادو خلال المدة ١٨٩٨ –١٩٠٠ ثم عضواً في مجلس الشيوخ من عام ١٩٠٠ إلى عام ١٩٠٨. بعدها عين قنصلاً للولايات المتحدة في نيكاراغوا من عام ١٩١٣ –١٩٢١. وشارك في المفاوضات التي أدت إلى معاهدة براين تشامورو لعام ١٩١٦ التي منحت نيكاراغوا الولايات المتحدة الحقوق الحصرية فيها على القناة والطريق إلى القاعدة البحرية. كان مشرفاً على مدرسة ولاية كولورادو لتدريب العيوب المنزلية والعقلية في جراند جنكشن من عام ١٩٣١ حتى وفاته. توفي في ٢١ تموز ١٩٥٠ في دنفر، كولورادو. للتوسع ينظر :=

= David Shavit ,The United States in Latin America A Historical Dictionary ,Greenwood Press ,New York ,1992. P. 148.

(20) Dana G. Munro, The Five Republics of Central America: Their Political and Economic Development and Their Relation with the United States...., P. 252.

(21) Luciano Baracco , Nicaragua : The Jmagining of a Nation , From Nineteenth – Century Liberal To Twentieth – Century Sandinistas , New York , 2005.P. 40 .

(22) Manuel Moncada Fonseca, Nicaragua 1910-1937: Imposition del Dominio Yanqui en Nicaragua Resistencia Sandinista, P.5.

(23)Emiliano Chamorro – Manfut in: Https:// Www.Manfut .Org/Cronologia/ P1r. Html. Org.

(24)Ibid.

(25) Telegram From Minister Jefferson to the Secretary of State, Managua, January 30, 1917 , in : P.F.R.U.S. 1917, No.1345, P.1115 .

(26) Translation From the Charge de Affaires of Nicaragua to the Secretary of State Washington , January 31, 1917 , in : P.F.R.U.S. 1917, No.1346, Pp.1115 - 1116.

(27) Telegram From the Secretary of State to Minister Jefferson, Washington, February 1, 1917 , in : P.F.R.U.S. 1917, No.1348, Pp.1116-1116 .

(28) Telegram From Minister Jefferson to the Secretary of State , Managua February 5, 1917 , in : P.F.R.U.S. 1917, No.1350, P.1117.

(29) Telegram From the Secretary of State to Minister Jefferson, Washington, February, 7, 1917 , in : P.F.R.U.S. 1917, No.1352, P.1118 .

(30) Telegram From Minister Jefferson to the Secretary of State , Managua February 23, 1917 , in : P.F.R.U.S. 1917, No.1353, P.1112 .

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤(أ) – المجلد ٤٦ – تشرين الأول لسنة ٢٠٢١

(31) Telegram From the Secretary of State to Minister Jefferson, Washington, February, 7, 1917 , in : P.F.R.U.S. 1917, No.1352, P.1118 .

(٣٢) **روبرت لانسينغ** : سياسي ودبلوماسي ديمقراطي أميركي، ولد في مدينة وترتاون شمال نيويورك في عام ١٨٦٤، بعد أن اكمل دراسته الابتدائية والثانوية التحق بكلية امهيرست عام ١٨٨٦، إذ درس القانون، وبعد تخرجه تم قبوله في نقابة المحامين في نيويورك عام ١٨٨٩، ومنذ ذلك الحين وحتى عام ١٩٠٧ كان عضواً في مكتب المحاماة الدولي، إذ عمل كمستشار أمريكي أمام لجنة المطالبات في بحر بيرينغ عام ١٨٩٢– ١٨٩٣، وكمحامي للحكومة أمام محكمة حدود الاسكا عام ١٩٠٣، وكمستشار لمصائد شمال الأطلسي وفي محكمة لاهاي ١٩٠٧ – ١٩٠٩، ثم اصبح مستشاراً لوزارة الخارجية عام ١٩١٤ ، قبل أن يصبح وزيراً للخارجية أبان المدة ١٩١٥ – ١٩٢٠ ، توفي عام ١٩٢٨. للتوسع ينظر:

-Edward S. Mihalkanin, American Statesmen: Secretaries of State from John Jay to Colin Powell , Greenwood Press , Westport, CT, 2004 .
P.314.

(33) Quoted in: Charles Ripley, Pathways To Peace, Progress, and Public Goods: Rethinking Regional Hegemony, Phd Thesis of Philosophy , Arizona State University , May 2013, P. 123.

(34)Isaac Joslin Cox , Nicaragua And United States 1927-1959 , Boston ,1972, P.732.

(35)Quoted in: Translation the Charge de Affaires of Nicaragua to the Secretary of State Washington ,March 24, 1917 , in : P.F.R.U.S. 1917, No.1358, P. 1120.

(36) Telegram From the Secretary of State to Minister Jefferson, Washington, April 20, 1917 , in : P.F.R.U.S. 1917, No.1361, Pp.1123-1124 .

(37) Ibid.

(38) Telegram Extract from Minister Jefferson to the Secretary of State, Mangua, May 25, 1917 , in : P.F.R.U.S. 1917, No. , P. 1126.

(39) Minister Jefferson to the Secretary of State, Mangua, August 13, 1917, in: P.F.R.U.S. 1917, No. 1334, Pp. 1098-1099.

(40)Minister Jefferson to the Secretary of State, Mangua, August 13, 1917, in: P.F.R.U.S. 1917, No. 1334, Pp. 1098-1099.

(41) Ibid.

(42)Telegram The Acting Secretary of State to the Minister Jefferson, Washington, August 2, 1917 , in : P.F.R.U.S. 1917, No.1373, P. 1134 .

(43) Telegram From Minister Jefferson to the Secretary of State, September1 , 1917 , in : P.F.R.U.S. 1917, No.1377, Pp.1136-1137 .

(44) Untitled , July 11, 1917 , in : P.F.R.U.S. 1917, No.1367, P. 1132; Translated From The Charge' de Affaires of Nicaragua to the Secretary of State, October 5, 1917, in : P.F.R.U.S. 1917, No.1382, Pp.1141-1142.

(45) The Secretary of State to the Charge' de Affaires of Nicaragua, October 12, 1917, in: P.F.R.U.S. 1917, No.1384, P. 1143.

(46) The Secretary of State to the Charge' de Affaires of Nicaragua, October 12, 1917, in: P.F.R.U.S. 1917, No.1384, P. 1143.

(47)Quoted in: Isaac Joslin Cox , Op. Cit., P.734.

(٤٨) **كوردبا**: وهي العملة الرسمية المستخدمة في جمهورية نيكاراغوا وجاءت تسمية العملة من مُؤسّس البلاد فرانسيسكو هرنانديز دي كوردوبا، والكوردبا الواحدة تتكوّن من مئة سنت، علماً بانّ إصدار العُملة وإدارة تداوُلها يتمّ من قِبل بنك نيكاراغوا المركزيّ. وبالنظر إلى سعر العُملة النيكاراغوية مقابل الدولار فإنّ الدولار الأمريكي الواحد يُعادل ما قيمته ٣٤.٨٩ كوردبا (وفقَ سعر الصرف لعام ٢٠٢١). للتوسع ينظر:

https://mawdoo3.com/ ; Cordoba, in:http://en.wila.pedia.org/wiki.

(49) Isaac Joslin Cox , Op. Cit., P.735.

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤(أ) – المجلد ٤٦ – تشرين الأول لسنة ٢٠٢١

(50)The Consul at Bluefieds (Sanders) to the Acting Secretary of State, April 9, 1919, in : P.F.R.U.S., 1919, Vol. II, No .637, Pp. 671-672.
(51) Memorandum from Mr. E. G. Greenc of the Division of Latin American Affairs of the Department of State, April 26, 1919, in : P.F.R.U.S., 1919, Vol. II, No .638, P. 673.
(52) The Acting Secretary of State to the Minister in Nicaragua Jefferson, May 3, 1919, in : P.F.R.U.S., 1919, Vol. II, Pp. 675-676.
(53) The Minister in Nicaragua (Jefferson) to the Acting Secretary of State, May 9, 1919, in : P.F.R.U.S., 1919, Vol. II, No .642 , P. 676.
(54) The Minister in Nicaragua (Jefferson) to the Acting Secretary of State, June 9, 1919, in : P.F.R.U.S., 1919, Vol. II, No .644.
(55) The Acting Secretary of State to the Minister in Nicaragua (Jefferson), June 12, 1919, in : P.F.R.U.S., 1919, Vol. II, No . 645.
(56) The Minister in Nicaragua (Jefferson) to the Acting Secretary of State, June 25, 1919, in : P.F.R.U.S., 1919, Vol. II, No .646.
(57) Paul Healy and Mary Pohl, Archaeology of the Rivas Region Nicaragua, New York, 1980, Pp. 21-23.
(58) JR. Tartter, The Nicaraguan Resistance, Country Studies, Library of Congress, New York, 2007, Pp. 45-46.
(59) Memorandum by the Chief of the Division of Latin American Affairs of the Department of State (Stabler), August 5, 1919, in : P.F.R.U.S., 1919, Vol. III, No .339.
(60) The Acting Secretary of State to the Minister in Nicaragua (Jefferson), February, 1920, in : P.F.R.U.S., 1920, Vol. III, No .340.

(٦١) **دييغو تشامورو**: سياسي نيكاراغوي وهو عضواً في حزب المحافظين، ولد في ٩ آب عام ١٨٦١ في قرية نانديم في مدينة غرناطة ينتمي إلى عائلة تشامورو القوية سياسياً. شغل منصب وزيرا للخارجية في عهد رئاسة أدولفو دياز ووزيراً للزراعة في عهد رئاسة أميليانو تشامورو، تولى منصبه كرئيس لنيكاراغوا في الأول من كانون الثاني عام ١٩٢١ عندما كان يقترب من الستين في عمره. واجهت حكومته أوقاتاً عصيبة مع تساؤلات حول التزوير الانتخابي وأنعدام شرعية حكومته. استمر في الخضوع للولايات المتحدة. وعلى الرغم من أنه تولى سدة الحكم بسبب تزوير العملية الانتخابية من قبل الحكومة السابقة المتمثلة بـــ اميليانو تشامورو ألا أن كان دييجو مانويل تشامورو موضع قبول جيد كرئيس للجمهورية. ليس بسبب انتمائه السياسي بقدر ما يتعلق بتكوينه الفكري: فقد كان يُعتبر في الواقع ، أحد أبرز مفكري حزب المحافظين في البلاد . توفي الرئيس دييغو تشامورو في منصبه عام ١٩٢٣ في ماناغوا عن عمر يناهز ٦٢ عامًا. للتوسع ينظر :
https://en.wikipedia.org/wiki/Diego_Manuel_Chamorro;Https://Www.Manfut.Org/Cronologia/P1r.Html, Emiliano Chamorro - Manfut.Or

(62)Telegram from the Minister in Nicaragua (Jefferson) to the Acting Secretary of State, February 26, 1920, in : P.F.R.U.S., 1920, Vol. III, No. 341, Pp. 293-294 .
(63) Telegram from the Minister in Nicaragua (Jefferson) to the Acting Secretary of State, May 4, 1920, in : P.F.R.U.S., 1920, Vol. III, No .343.
(64) https://www.manfut,org/cronolgia/p1r.Html.
(65) Robert Edgar Conrad, Sandino: The Testimony of a Nicaragua Patriot 1921-1924, Princeton University Press, 1990, Pp. 14-21.
(66) Robert Edgar Conrad, Op. Cit., Pp. 21-24.
(67) Telegram the Acting Secretary of State to the Minister in Nicaragua (Jefferson), June 26 , 1920, in : P.F.R.U.S., 1920, Vol. III, No .347, P.297.
(68) Telegram the Secretary of State to the Minister in Nicaragua (Jefferson), August 26, 1920, in : P.F.R.U.S., 1920, Vol. III, No .348, Pp. 297-298.
(69) Telegram From the Special Military Attaché at Managua (Miller) to the Secretary of State , September 10, 1920, in : P.F.R.U.S., 1920 , Vol. III , No. 349, Pp. 299- 300 .

(70)Telegram From the Special Military Attaché at Managua (Miller) to the Secretary of State , September 10, 1920, in : P.F.R.U.S., 1920 , Vol. III , No. 349, Pp. 299- 300 .
(71)Ibid., P. 300.
(72) Ibid.
(73) Telegram from the Secretary of State to the Minister in Nicaragua (Jefferson), September 16, 1920, in : P.F.R.U.S., 1920, Vol. III, No .350, Pp. 300-301.
(74) Telegram from the Special Military Attaché at Managua (Miller) to the Secretary of State , September 21, 1920, in : P.F.R.U.S., 1920 , Vol. III , No. 351, Pp. 301-302.
(75) Emiliano Chamorro – Manfut in: Https:// Www.Manfut .Org/Cronologia/ P1r. Html. Org.
(76) Telegram from the Acting Secretary of State to the Minister in Nicaragua (Jefferson), December, 1920, in : P.F.R.U.S., 1920, Vol. III, No .359, Pp. 307-308.
(77) Telegram from the Acting Secretary of State to the Minister in Nicaragua (Jefferson), December 24, 1920, in : P.F.R.U.S., 1920, Vol. III, No .368, P. 313.

المصادر:

أولاً:- الوثائق الأميركية المنشورة:

1. Papers Relating to The Foreign Relations of The United States With The Address of The President to Congress December 5 , 1916. The United States Government, Washington 1925.
2. Papers Relating to the Foreign Relations of the United States, With the Address of the President to Congress December 4, 1917, United States Government Printing Office, Washington, 1926.
3. Papers Relating to the Foreign Relations of the United States, 1919, Volume II, United States Government Printing Office, Washington, 1934.
4. Papers Relating to the Foreign Relations of the United States, 1920, Volume III, United States Government Printing Office, Washington, 1936.

ثانياً: الاطاريح الإنكليزية:

- Charles Ripley, Pathways To Peace, Progress, and Public Goods: Rethinking Regional Hegemony, Phd Thesis of Philosophy , Arizona State University , May 2013.

ثالثاً- الكتب الإنكليزية:

1. Christopher Dall , Nicaragua in Pictures , Twenty First , New York , 2005 .
2. Dana G. Munro, The Five Republics of Central America: Their Political and Economic Development and Their Relation with the United States, Oxford University Press, New York, 1918.
3. Edward S. Mihalkanin, American Statesmen: Secretaries of State from John Jay to Colin Powell , Greenwood Press , Westport, CT, 2004.
4. Edwin Sanchez , El Origen De Nicaragua , Spanish , 2017 .
5. Emiliano Chamorro, El Último Caudillo: Autobiografía ,Managua, Nicaragua , 1983.

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤(أ) – المجلد ٤٦ – تشرين الأول لسنة ٢٠٢١

6. Isaac Joslin Cox , Nicaragua And United States 1927-1959 , Boston ,1972.
7. JR. Tartter, The Nicaraguan Resistance, Country Studies, Library of Congress, New York, 2007.
8. Luciano Baracco , Nicaragua : The Jmagining of a Nation , From Nineteenth – Century Liberal To Twentieth – Century Sandinistas , New York , 2005.
9. Manuel Moncada Fonseca, Nicaragua 1910-1937: Imposition del Dominio Yanqui en Nicaragua Resistencia Sandinista.
10. Paul Healy and Mary Pohl, Archaeology of the Rivas Region Nicaragua, New York, 1980.
11. Robert D. Schulzinger , U.S. Diplomacy SINCE 1900, Edition: 4TH , Oxford University , New York , 1988.
12. Robert Edgar Conrad, Sandino: The Testimony of a Nicaragua Patriot 1921-1924, Princeton University Press, 1990.
13. Silva Fernando, Macuilmiguiztl , El Nuevo Diario , Spanish , 2003 .

رابعاً: الموسوعات والقوامس الإنكليزية:

1. David Shavit ,The United States in Latin America A Historical Dictionary ,Greenwood Press ,New York ,1992.
2. The Columbia Encyclopedia, Wilson Woodrow; The Encyclopedia America , Vol. 29.

خامساً: الروابط الإلكترونية:

1. Jose Santos Zelaya in : Http :// Es. Wikipedia . Org
2. https://historica.fandom.com/wiki/Adolfo_Diaz
3. Pedro Raplaor Quadra in : http//geni.com.
4. Emiliano Chamorro –Manfut in:Https:// Www.Manfut.Org/Cronologia/ P1r. Html. Org.
5. Emiliano Chamorro – Manfut in: Https:// Www.Manfut .Org/ Cronologia / P1r. Html. Org
6. https://mawdoo3.com/ .
7. Cordoba, in:http://en.wila.pedia.org/wiki.
8. https://www.manfut,org/cronolgia/p1r.Html.
9. Emiliano Chamorro – Manfut in: Https:// Www.Manfut .Org/Cronologia/ P1r. Html. Org.

العدد ٤(أ) – المجلد ٤٦ – تشرين الأول لسنة ٢٠٢١
مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية